



في مؤتمر صحفي عقده بصنعاء .. نائب وزير الإعلام :

هناك مؤشرات إيجابية إلى قرب الاتفاق على الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية حزب (الإصلاح) يسعى للتصعيد العسكري بتعز قبيل اجتماع مجلس الأمن

صنعاء / سبأ :

قال نائب وزير الإعلام عبده محمد الجندي إن هناك مؤشرات إيجابية إلى قرب اتفاق المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك على الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وأنه من المتوقع في حال الاتفاق أن يتم التوقيع على الآلية يوم غد الثلاثاء في الرياض .



من يسعى للسلطة عبر القتل هو من سيحال إلى محكمة الجنايات الدولية أكثر من (180) سجيناً سياسياً في سجون الفرقة وبوضع غير إنساني

وفي الجانب الأمني لفت الجندي إلى أن المؤسسة العسكرية قدمت 2000 شهيد بين ضابط وصف ضابط وجندي خلال هذه الأزمة.. مؤكداً أنه لولا القوات المسلحة والأمن لما استمرت الاعتصامات عشرة أشهر في وطن موارده المالية لا تلبى الجزء اليسير من طموحاته .

وأوضح أن الأجهزة الأمنية ضبطت خلال فترة الاعتصامات والأزمة الراهنة 29 ألفاً و602 جريمة بلغ عدد المقبوض عليهم فيها أكثر من 26 ألف متهم فيما البقية فارون ويعتقد أنهم في ساحات الاعتصامات بحماية مليشيات ومسلحي الفرقة والتجمع اليمني للإصلاح .

وزير الإعلام إن مجلس الوزراء قرر تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في تلك الادعاءات والجرائم التي ارتكبت ووفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية وأن تلك التحقيقات يجب أن تشمل ما يتعرض له سكان الأحياء المتضررة من الاعتصامات من انتهاكات وأضرار بالغة في شتى مناحي الحياة .

وأشار إلى ما يتعرض له سكان تلك الأحياء من حصار وتعذيب واختطاف وتهجير من منازلهم من قبل مليشيات التجمع اليمني للإصلاح والفرقة الأولى مدرع، حيث بلغ عدد المختطفين في سجون الفرقة الأولى مدرع 180 مخطوفاً من تلك الأحياء ومن موظفي الدولة الذين يمررون من تلك الأحياء .

الأمن لجرهم إلى استخدام السلاح .

ونبه الجندي إلى أن هذا التصعيد الخطير إذا ما تم فسوف يذهب أدرج الرياح وأن من سيسعى إلى الفوضى والعنف من أجل الاستيلاء على السلطة هو من سيحال إلى محكمة الجنايات الدولية .

وأشار الجندي إلى أن توجيهات عليا صدرت بإحالة ملف الاعتداء على جامع دار الرئاسة إلى النيابة العامة لاستكمال التحقيقات.. لافتاً إلى أن ثلاثة متهمين بذلك الحادث الإرهابي مختطفين حتى الوقت الراهن وأن الأمن مازال يتعقبهم .

وبخصوص ادعاءات أحزاب اللقاء المشترك حول الانتهاكات التي يتعرض لها المعتصمون أوضح نائب

إلى جعل مدينة تعز مكاناً للقتل والإرهابيين والمطلوبين أمنياً في محاولة منه لتصعيد الأوضاع عسكرياً قبيل الاجتماع القادم لمجلس الأمن الدولي» .

وأضاف أن التجمع اليمني للإصلاح وبعض أطراف اللقاء المشترك وضعا خطة تصعيدية بدعم الفرقة الأولى مدرع وعناصر قبلية مسلحة تهدف إلى تصعيد الأوضاع للحيلولة دون إتمام أي اتفاق سياسي يهني الأزمة اليمنية .

وأوضح أن تلك الخطة تعتمد على تسير مسيرات شبابية مفضخة بعناصر قبلية مسلحة وعناصر من الفرقة الأولى مدرع للدخول في مواجهات مع رجال

وأوضح الجندي خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس بصنعاء أن فحواة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية حريص كل الحرص على تجنب الوطن ويلات الأزمة الراهنة وأنه من منطلق هذا الحرص دعا أحزاب اللقاء المشترك إلى الحوار الجاد على الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وفقاً للمبادرة وقرار مجلس الأمن الدولي .

وحذر الجندي حزب التجمع اليمني للإصلاح من مغية اللعب بالنار في محافظة تعز.. لافتاً إلى أن جميع مليشيات ومسلحي الحزب الذين أرسلهم إلى المحافظة تحت مجهر السلطات الأمنية.. وقال «إن التجمع اليمني للإصلاح سعى خلال الأيام الماضية

مناقشة آلية تحصيل مديونية مؤسسة المياه برداع

على الصعيد نفسه وجه وكيل المحافظة المساعد لشؤون مديريات رداع المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بسرعة إيجاد المعالجات المناسبة لمشاكل طغح المجاري التي تشهدها مدينة رداع ووضع حد لهذه المشكلة التي تهدد المواطنين باستمرار .

وشدد المنصوري ومعه أمين عام المجلس المحلي بمدينة رداع عبدالله عبدالرحمن ابوطالب خلال زيارتهما التفقدية لعدد من أحياء وحارات مدينة رداع التي يشكو سكانها من طغح المجاري على سرعة تكليف المهندسين المختصين ووضع الآليات الكفيلة بإزالة الطغح وتنظيف الأحياء من آثار ذلك .

وكلف مؤسسة المياه وصندوق النظافة والتحسين بالنزول اليومي لتابع لمشاكل الانسدادات في قنوات المجاري والتراكم المتعبير لملحقات العمل على حل تلك المشاكل في أسرع وقت .

واستمع المنصوري وأبوطالب من عدد من المواطنين وسكان الحارات إلى المشاكل التي يواجهونها جراء الطغح المستمر الذي عجزت المؤسسة عن إيقافه وما سبب لهم من مشاكل بسبب تجمع البعوض الناقل للعديد من الأمراض الخطيرة .

وأكد المنصوري وبوطالب أن قيادة السلطة المحلية بمدينة رداع تسعى إلى تقديم كافة الخدمات للمواطنين ومنها الإطلاع عن كذب على أهم المشاكل التي يعانونها وخاصة بعد إجازة عيد الأضحى المبارك التي يعاني فيها المواطن من انخفاض في الخدمات العامة ومنها المجاري والنظافة .

كما أكد ضرورة أن تبذل المؤسسة الجهود الكبيرة لحل الإشكاليات التي تحدث في خدمات المياه والصرف الصحي بمنطقة رداع وسرعة إنجاز المهام الموكلة إليهم ومتابعتهم المثبتة لأنشطة المؤسسة .

هذا وأشاد المواطنون بالخطوة الإيجابية لوكيل المحافظة والأمين العام للمجلس المحلي والمتعلقة في المتابعة الفعلية والميدانية للمشاكل التي يعاني منها المواطن بمدينة رداع والعمل على حلها في أسرع وقت .

رداع/ محمد المشقر:

ناقش اجتماع عقد أمس بمدينة رداع محافظة البيضاء برئاسة وكيل المحافظة المساعد لشؤون مديريات رداع علي محمد المنصوري وضم مسئول قيادة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي تحصيل مديونية المياه المتركمة لدى المواطنين والجهات الحكومية في رداع .

وفي الاجتماع استعرض نائب مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالمحافظة المهندس علي احمد الشريف التقرير المالي للمؤسسة ونسبة الإيرادات المحصلة خلال النصف الأول من العام الجاري البالغة 64 مليوناً و755 ألف و550 ريالاً، وبين التقرير أن إجمالي المبيعات بلغ 167 مليوناً و869 ألف ريال مقابل 104 ملايين و980 ألف ريال في عام 2009م، ونسبة زيادة 37 في المائة مشيراً إلى تأثير الإيرادات وعلية ضخ المياه بالأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد وانقطاع الكهرباء على مدينة رداع وقلة ضخ المياه وعرقلة بعض الأهالي توريد المبالغ المالية المستحقة عليهم .

وفي الاجتماع أكد الوكيل المنصوري أهمية تنمية المصادر المائية الخاصة بالمؤسسة لضمان ديمومة الخدمات للجماعات السكانية المستهدفة مشدداً على ضرورة تعاون عقلا الحارات والجهات ذات العلاقة في تحصيل المديونية وكذا سرعة تسديد الجهات الحكومية لمديونياتها حفاظاً على استمرار إيصال خدمة المياه للمواطنين بمدينة رداع.. مؤكداً أن قيادة السلطة المحلية بمدينة رداع تسعى لحل العوائق والصعوبات التي تواجه عمل المؤسسة المحلية ومعالجتها من خلال قيام الجهات المختصة بواجباتها وكذا ضبط من يقومون بسد خطوط الصرف الصحي عمداً ومنع الحفر العشوائي جوار أبار المؤسسة لتقديم خدماتها بصورة جيدة .

وشدد الاجتماع على ضرورة مضاعفة الجهود وساعات ضخ المياه في عدد من أحياء مدينة رداع منها الأحياء الواقعة بشوارع المصلى بمديرية العرش وكذا أحياء ومناطق مدينة ملاح وغيرها .

هولندا تثنى تجاوب الحكومة اليمنية مع قرار مجلس حقوق الإنسان

بما يؤمن حلولاً عملية وأمنة تضمن استقرار البلاد وحماية حقوق الإنسان بشكل عام وعلى مستوى العمل مع وزارة حقوق الإنسان .

من جانبه أكد الدكتور رشاد الرصاص أهمية تفعيل مجالات الدعم بما يلبي احتياجات الوزارة والمناجحين وأهمية استمرار تفعيل مجالات الدعم بما يلبي احتياجات الوزارة ويساعدها في أداء مهامها .. فيما تمتن السفارة الهولندية أن تشهد اليمن استقراراً على كافة الأصعدة بما يكفل استمرار الدعم لكافة برامج حقوق الإنسان في اليمن .

بحث وزير الشؤون القانونية القائم بمهام وزير حقوق الإنسان الدكتور رشاد الرصاص ، مع سفيرة هولندا لدى بلادنا ليوني كلينيري أوضاع حقوق الإنسان في اليمن في ظل الأزمة الراهنة .

وتطرق اللقاء إلى قرار مجلس حقوق الإنسان الصادر بشأن الأوضاع في اليمن .. حيث تمتن السفارة مواقف الحكومة اليمنية وتعاملها الإيجابي مع منطوق هذا القرار

مناقشة قضايا النازحين في عدد من مدارس محافظة عدن



ناقشت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة عدن أمس برئاسة القائم بأعمال المحافظ الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة عبد الكريم شائف تواجد النازحين في عدد من مدارس المحافظة والبدائل المطروحة لتوفير مواقع بديلة لتفتح الفصول الدراسية للطلاب .

واستعرضت الهيئة بحضور مدير مكتب المالية عبدالحكيم الذاري ومدير مكتب التربية والتعليم الدكتور عبدالله النهاري ومدير فرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط شيخ بانافع ومدير فرع الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري صالح الجنزير، الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا السبيل والصعوبات التي تعترض بعض المديريات لإحلاق أبنائها الطلاب بالدراسة في عموم المراحل الدراسية .

وتناول الاجتماع قضية البناء العشوائي خاصة في المعهد العالي للعلمين والمعهد التجاري وما لحق بهما من أضرار .. ووجهت الهيئة الجهات ذات العلاقة بوضع المعالجات لهذه القضية ورفع تصور فني لإزالة تلك الأبنية العشوائية خلال أسبوع.. كما وجهت فرع الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري برقع تصور حول اجرة وسائل النقل الداخلي في عدن .

ورشتا عمل بعدن حول الحكم المحلي في اليمن والتخطيط التنموي



من جانبه أكد الأخ عبدالله سالم منسق الورشتين أن الورشتين ستتناولان على مدى ثمانية أيام متواصلة بعض المهام العامة لوحدة الحكم المحلي على مستوى المحافظة والمديرية وكذا بناء قاعدة الاقتصاد المحلي وتهيئة المناخ للاستثمار وادماج المجتمع بالتنمية بالإضافة إلى إعداد الاستراتيجيات والسياسات التنموية وبناء وتطوير نظام حكم محلي يتميز بالمهنية والكفاءة والفاعلية .



خلال التعديلات القانونية والمشاركة المجتمعية ومناقشة أوجه القصور في أداء السلطة المحلية في اليمن وجوانب الخلل في قانون السلطة المحلية اليمني واكتساب المشاركين مهارة إعداد وتقييم الخطط بما يساهم في الرقي بأعمالهم في المجالات الموكلة إليهم .

وأوضح الأخ عبدالسلام العريفي - مدير برنامج مشروع تحسين المعيشة المجتمعية بمنظمة شركاء اليمن في تصريح صحفي

بدأت أمس بفندق فينسيا بعدن فعاليات ورشتي عمل حول قانون السلطة المحلية والحكومة (الحكم الرشيد) ولائحته التنفيذية أمام حثيثة مفكرى الإدارة العامة والقانون الإداري وباحثيهم وتوصياتهم ومقترحاتهم واستشعارهم تغيير الدولة للأسس الإدارية التي تقوم عليها من المعرفة إلى التطبيق والتخطيط التنموي .

ويشارك في فعاليات الورشتين اللتين تنظهما منظمة شركاء اليمن وتمولهما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ثلاثون مشاركاً ومشاركة من أعضاء السلطة المحلية من المديريات المستهدفة في محافظتي عدن وشبوة .

وتهدف الورشتان الأولى والثانية من البرنامج التدريبي لمشروع تحسين المعيشة المجتمعية لأعضاء السلطة المحلية في المديريات المستهدفة بمحافظة عدن وشبوة الذي يستمر ثمانية أيام إلى التعريف بأهمية الأنظمة المحلية للدول المختلفة والتباينات في تطبيقاتها من حيث مدى الاستفادة من القومات اللازمة لاستقلال الهيئات المحلية وتعزيز فهم الأعضاء لروح قانون السلطة المحلية وأهمية دورهم في عكس مضامين هذا القانون على الواقع الفعلي ومناقشة واقع السلطة المحلية بين المعرفة والتطبيق واستعراض معوقات أداء الأعضاء لمهامهم ومسئولياتهم ومقترحات الحلول الممكنة وتحديد مفاهيم التخطيط، أهميته، فوائده ومعرفته خطوات التخطيط الناجح وإعداد نموذج خطة جيدة وعملية للمستقبل .